مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٦ المجلد ١٦/ العدد ٩

# المرجعيَّاتُ الفكريَّةُ لمفسري الإماميَّةِ المعاصرينَ وأثرها في بناءِ الرؤيةِ النقديَّةِ

**محمد حسن صانعى پور**

تدريسى في قسم علوم القرآن والحديث، كلية الآداب و اللغات الاجنبية، في جامعة كاشان، ايران

saneipur@kashanu.ac.ir

**عمر سعدون سلمان العزاوي**

طالب دكتوراة، في قسم علوم القرآن والحديث، كلية الآداب واللغات الاجنبية، في جامعة كاشان، إيران

gmail.com@٥٤٩onomarsado

**الكلمات المفتاحية:** المرجعيات الفكرية، التفسير الإمامي المعاصر، نقد الرواية التفسيرية، حجية الروايات.

**كيفية اقتباس البحث**

پور، محمد حسن صانعى ، عمر سعدون سلمان العزاوي، المرجعيَّاتُ الفكريَّةُ لمفسري الإماميَّةِ المعاصرينَ وأثرها في بناءِ الرؤيةِ النقديَّةِمجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، أيلول ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:٩ .

**هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر ( Creative Commons Attribution ) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.**

**مفهرسة في Indexed**
IASJ

**مسجلة في Registered**
ROAD

# The Intellectual References of Contemporary Imami Commentators and Their Impact on Building a Critical Perspective

**Mohammad Hassan Saneipur**
Lecturer, Department of Qur'anic and Hadith Sciences, Faculty of Arts and Foreign Languages, Kashan University, Iran

**Omar Saadoun Salman Al-Azzawi**
PhD Candidate, Department of Qur'anic and Hadith Sciences, Faculty of Arts and Foreign Languages, Kashan University, Iran

**Keywords** : Intellectual Reference Frameworks, Contemporary Imami Exegesis, Criticism of Interpretive Narrations, Authority of Narrations.

**How To Cite This Article**
Saneipur, Mohammad Hassan, Omar Saadoun Salman Al-Azzawi, The Intellectual References of Contemporary Imami Commentators and Their Impact on Building a Critical Perspective,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, September 2026,Volume:16,Issue 9.

**This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/**

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

## Abstract

This study examines the impact of intellectual reference frameworks on shaping critical approaches to Qur'anic interpretation among a selected group of contemporary Imami exegetes. It proceeds from the premise that interpretive narrations are not received as mere transmitted reports; rather, they are examined in light of interrelated textual, doctrinal, rational, linguistic, and historical principles. The study aims to clarify the doctrinal foundation underlying the authority of narrations transmitted from the Prophet and the Ahl al-Bayt (peace be upon them), and to reveal the differing approaches adopted by exegetes in accepting, interpreting, or suspending judgment on such narrations according to their methodological orientations. The research employs a descriptive-analytical method, supported by induction to trace selected examples from the commentaries of al-Khoei, al-Tabataba'i, Makarem

Shirazi, and Fadlallah, as well as comparison to identify areas of agreement and divergence in dealing with interpretive narrations. The study finds that doctrinal reference constitutes the governing framework of Imami exegesis; however, its application is not uniform. The selected exegetes differ in their reliance on strict chain-of-transmission criticism, interpretation of the Qur'an through the Qur'an, rational and linguistic tools, and contemporary social implications. The study further demonstrates that Imami interpretive criticism is not confined to examining chains of transmission, but also extends to testing the content of narrations in the light of monotheism, infallibility, Qur'anic context, and language. This contributes to refining narrations and regulating the levels of reliance upon them without severing ties with their foundational principles. The value of the study lies in presenting a theoretical framework that balances the stability of doctrinal reference with the flexibility of critical tools, thereby supporting a disciplined scholarly reading of contemporary interpretive narrations.

**الملخَّص**

يتناول هذا البحث أثر المرجعيات الفكرية في تشكيل الرؤية النقدية للتفسير عند عيّنة من مفسري الإمامية المعاصرين، انطلاقاً من أن الرواية التفسيرية لا تُستقبل بوصفها نقلاً مجرداً، بل تُفحص في ضوء أصول نصية وعقدية وعقلية ولغوية وتاريخية متداخلة. ويهدف إلى بيان الأساس العقدي الذي تقوم عليه حجية الروايات عن النبي وأهل البيت عليهم السلام، والكشف عن اختلاف طرائق المفسرين في قبول الروايات أو تأويلها أو التوقف فيها تبعاً لاختلاف مرجعياتهم المنهجية. اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، مع توظيف الاستقراء لتتبع نماذج من تفاسير الخوئي والطباطبائي ومكارم الشيرازي وفضل الله، والاستفادة من المقارنة لبيان وجوه الاتفاق والاختلاف في التعامل مع الروايات التفسيرية. وتوصل البحث إلى أن المرجعية العقدية تمثل الإطار الحاكم في التفسير الإمامي، غير أن تطبيقها لا يأتي بصورة واحدة؛ إذ تتفاوت العينة بين التشدد السندي، والاستناد إلى تفسير القرآن بالقرآن، وتفعيل الأدوات العقلية واللغوية، وتوظيف الدلالة الاجتماعية المعاصرة. كما بيّن أن النقد التفسيري الإمامي لا يقتصر على فحص السند، بل يمتد إلى اختبار المتن في ضوء التوحيد والعصمة والسياق القرآني واللغة، بما يسهم في تنقية الروايات وضبط مراتب الاحتجاج بها دون القطيعة مع أصوله. وتبرز قيمة الدراسة في تقديم إطار نظري يوازن بين ثبات المرجعية العقدية ومرونة الأدوات النقدية، بما يعين على قراءة علمية منضبطة للمرويات التفسيرية المعاصرة.

**المقدمة**

لا تتشكل القراءة التفسيرية للنص القرآني بمعزل عن الأصول الفكرية والمعرفية التي ينطلق منها المفسر؛ إذ تؤثر خلفيته العقدية، وموقفه من حجية الرواية، وفهمه لعلاقة القرآن بالسنة، وطبيعة الأدوات التي يوظفها في التحليل، في بناء موقفه من المادة التفسيرية المنقولة. ومن ثم لا تُعد المرجعيات الفكرية إطارًا خارجيًا منفصلًا عن العملية التفسيرية، بل تمثل الأساس الذي يحدد مصادر المعرفة المقبولة، ومراتب الحجية، وحدود التأويل، وطريقة الموازنة بين ظاهر النص والرواية والعقل والسياق.

وتبرز هذه العلاقة بصورة واضحة في التفسير الإمامي المعاصر؛ إذ يشترك مفسرو الإمامية في أصل عقدي عام يقوم على حجية ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأهل البيت عليهم السلام، غير أنهم لا يتعاملون مع جميع الروايات التفسيرية بدرجة واحدة من القبول. فقد يتجه بعضهم إلى التشدد في فحص الأسانيد والمطالبة بالتواتر أو القرينة المعتبرة، بينما يمنح بعضهم الآخر تفسير القرآن بالقرآن والسياق الداخلي للنص موقعًا متقدمًا، ويتوسع آخرون في توظيف التحليل اللغوي أو العقلي أو التاريخي والاجتماعي. ويعني ذلك أن وحدة الانتماء العقدي لا تفضي بالضرورة إلى وحدة الإجراءات النقدية أو النتائج التفسيرية.

ومن هنا يتناول هذا البحث أثر المرجعيات الفكرية في بناء الرؤية النقدية عند عينة من مفسري الإمامية المعاصرين، هم: أبو القاسم الخوئي، ومحمد حسين الطباطبائي، وناصر مكارم الشيرازي، ومحمد حسين فضل الله. ولا يقصد بالمرجعيات الفكرية هنا الأدوات الإجرائية نفسها، وإنما الأصول الحاكمة التي يصدر عنها المفسر، مثل المرجعية القرآنية والعقدية والمعرفية؛ أما النقد السندي والتحليل العقلي واللغوي والتاريخي والاجتماعي، فهي أدوات منهجية يوظفها المفسر في ضوء تلك المرجعيات. ويسعى البحث إلى الكشف عن كيفية تفاعل الثابت العقدي مع تنوع الأدوات النقدية، وأثر ذلك في قبول الروايات التفسيرية أو تأويلها أو التوقف فيها.

**أهمية البحث**

تنبع أهمية البحث من تناوله العلاقة بين المرجعية الفكرية للمفسر وموقفه النقدي من الروايات التفسيرية، وهي علاقة لا تتوقف عند تحديد مصادر التفسير، بل تمتد إلى توجيه المعنى القرآني وترجيح بعض الدلالات أو استبعادها. فالحكم على الرواية بالصحة أو الضعف، أو حملها على ظاهرها أو تأويلها، يرتبط إلى حد كبير بالأصول التي يعتمدها المفسر في فهم النص وتحديد مراتب الحجية.

كما تكمن أهمية البحث في إبراز التنوع المنهجي داخل التفسير الإمامي المعاصر؛ إذ يكشف تحليل نماذج الخوئي والطباطبائي ومكارم الشيرازي وفضل الله عن تعدد طرائق النقد ضمن إطار عقدي مشترك. ويسهم ذلك في تجاوز التصور الذي يعامل التفسير الإمامي بوصفه منهجًا واحدًا متطابق الأدوات والنتائج، ويكشف عن وجود اتجاهات تتفاوت في مقدار اعتمادها على النقد الرجالي، وتفسير القرآن بالقرآن، والتحليل العقلي واللغوي، والقراءة الاجتماعية المعاصرة.

ويكتسب البحث أهميته أيضًا من محاولته التمييز بين **المرجعيات الفكرية** بوصفها أصولًا حاكمة، و**الأدوات المنهجية** بوصفها وسائل إجرائية للفهم والنقد؛ لأن الخلط بينهما قد يؤدي إلى اضطراب في تصنيف مناهج المفسرين وفي تفسير أسباب اختلافهم.

**مشكلة البحث**

تتمثل مشكلة البحث في أن مفسري الإمامية المعاصرين ينطلقون من قاعدة عقدية مشتركة تقوم على حجية البيان النبوي وما ثبت عن أهل البيت عليهم السلام، إلا أنهم يختلفون في طرائق التثبت من الروايات التفسيرية، وفي مقدار الاعتماد على السند، والسياق القرآني، والعقل، واللغة، والظروف التاريخية والاجتماعية.

ويثير هذا الاختلاف عددًا من الإشكالات؛ من أبرزها: هل ترجع مواقف المفسرين المتباينة إلى اختلاف في المرجعيات الفكرية الأساسية، أم إلى اختلاف في الأدوات المنهجية التي يوظفونها؟ وكيف ينعكس ذلك على قبول الرواية أو ردها أو تأويلها؟ وهل يمثل هذا التنوع تجديدًا منضبطًا داخل الإطار الإمامي، أم قد يؤدي إلى تفاوت واسع في النتائج التفسيرية؟

وبناءً على ذلك، تتمحور مشكلة البحث حول الكشف عن طبيعة المرجعيات الفكرية الحاكمة لمناهج العينة المختارة، وتمييزها من أدوات النقد الإجرائية، وتحليل أثر تفاعلهما في بناء الرؤية النقدية للتفسير.

**أهداف البحث**

يهدف البحث إلى:

١. تحديد مفهوم المرجعيات الفكرية والرؤية النقدية في التفسير الإمامي المعاصر .

٢. التمييز بين المرجعيات الفكرية الحاكمة والأدوات المنهجية المستخدمة في تحليل الروايات التفسيرية .

٣. بيان الأساس العقدي والمعرفي لحجية الروايات المنقولة عن النبي وأهل البيت عليهم السلام .

٤. تحليل مناهج الخوئي والطباطبائي ومكارم الشيرازي وفضل الله في التعامل مع الرواية التفسيرية .

٥.الكشف عن أوجه الاتفاق والاختلاف بين مفسري العينة في تطبيق النقد السندي والمتني والعقلي واللغوي والسياقي .

٦.بيان أثر اختلاف المناهج في قبول الروايات أو تأويلها أو التوقف فيها .

٧.تقويم إسهام هذا التنوع المنهجي في تنقية الموروث التفسيري وتجديد أدوات قراءته .

**أسئلة البحث**

يسعى البحث إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١.ما المقصود بالمرجعيات الفكرية في التفسير الإمامي المعاصر؟

٢.ما الفرق بين المرجعية الفكرية والأداة المنهجية في العملية التفسيرية؟

٣.ما الأصول العقدية والمعرفية التي تحكم موقف مفسري الإمامية من الروايات التفسيرية؟

٤.ما الأدوات السندية والعقلية واللغوية والتاريخية والاجتماعية التي وظفها مفسرو العينة؟

٥.ما أوجه الاتفاق والاختلاف بين الخوئي والطباطبائي ومكارم الشيرازي وفضل الله في نقد الروايات؟

٦.كيف أثر اختلاف مناهجهم في قبول الرواية أو تأويلها أو التوقف في الاحتجاج بها؟

٧.إلى أي مدى أسهم تعدد الأدوات النقدية في تطوير التفسير الإمامي المعاصر من غير إخلال بأصوله العقدية؟

**منهجية البحث**

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي في تحديد مفهوم المرجعيات الفكرية والرؤية النقدية، وعرض الأصول العقدية والمعرفية الحاكمة للتفسير الإمامي المعاصر. كما وظف المنهج الاستقرائي في تتبع المواقف المتعلقة بالروايات التفسيرية في مؤلفات الخوئي والطباطبائي ومكارم الشيرازي وفضل الله، ولا سيما المواضع التي ظهر فيها أثر النقد السندي أو تفسير القرآن بالقرآن أو التحليل العقلي واللغوي أو التوظيف الاجتماعي.

واستُخدم المنهج المقارن في تحليل أوجه الاتفاق والاختلاف بين مفسري العينة، من خلال مقارنة موقف كل مفسر من الروايات نفسها أو من القضايا التفسيرية المتقاربة، وعدم الاكتفاء بعرض آرائهم بصورة منفصلة. كما استفاد البحث من المنهج النقدي في تقويم مدى الاتساق بين المرجعيات المعلنة للمفسر وتطبيقاته الفعلية، وبيان حدود كل اتجاه وإمكاناته في تنقية الموروث التفسيري.

**حدود البحث**

يقتصر البحث موضوعيًا على دراسة أثر المرجعيات الفكرية في الموقف من الروايات التفسيرية، ولا يتناول جميع جوانب مناهج المفسرين المختارين. كما يقتصر من حيث العينة على أربعة من مفسري الإمامية المعاصرين، هم: الخوئي، والطباطبائي، ومكارم الشيرازي، وفضل الله؛ لما تمثله من اتجاهات متفاوتة بين النقد السندي، والمنهج القرآني، والتفسير التربوي والاجتماعي.

**الدراسات السابقة**

يمكن تصنيف الدراسات السابقة المتصلة بموضوع البحث في ثلاثة اتجاهات رئيسة:

يتمثل الاتجاه الأول في الدراسات التي تناولت تاريخ التفسير الإمامي ومناهج مفسريه، ومن أبرزها كتاب *التفسير والمفسرون في ثوبه القشيب* لمحمد هادي معرفة، الذي قدم عرضًا واسعًا لنشأة التفسير عند الإمامية وتطوره وطبقات مفسريه، كما ناقش عددًا من الأحكام التي أطلقها بعض الباحثين على التراث التفسيري الإمامي. وتكمن قيمة هذا الكتاب في تأصيله التاريخي والمنهجي، غير أنه لم يجعل المقارنة التفصيلية بين المرجعيات الفكرية لمجموعة محددة من المفسرين المعاصرين محورًا مستقلًا للدراسة (معرفة، ١٤١٨هـ).

ويتمثل الاتجاه الثاني في المقدمات المنهجية التي وضعها بعض المفسرين داخل تفاسيرهم. فقد عرض الخوئي في مقدمة *البيان في تفسير القرآن* موقفًا نقديًا من الروايات التفسيرية، وأكد ضرورة التحقق من ثبوتها وعدم بناء تفسير القرآن على الأخبار غير المعتبرة، كما أولى أهمية للتواتر والقرائن القطعية (الخوئي، ١٩٧٥). ووضع الطباطبائي في مقدمة *الميزان في تفسير القرآن* أسس منهج تفسير القرآن بالقرآن، وجعل السياق الداخلي والوحدة الدلالية للنص أساسًا في تقويم الأقوال والروايات التفسيرية (الطباطبائي، ١٩٩٧). وتمثل هاتان المقدمتان أساسين مهمين لفهم المرجعية المنهجية لكل من الخوئي والطباطبائي، إلا أنهما لا تقدمان مقارنة شاملة مع المناهج الاجتماعية والتربوية المعاصرة.

أما الاتجاه الثالث، فيتمثل في التفاسير المعاصرة نفسها، مثل *الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل* لمكارم الشيرازي، و*من وحي القرآن* لمحمد حسين فضل الله. ويكشف هذان التفسيران عن حضور واضح للبعد التربوي والاجتماعي والحركي في قراءة الآيات والروايات، مع المحافظة على الإطار العقدي الإمامي العام (مكارم الشيرازي، ١٩٩٢؛ فضل الله، ١٩٩٨). غير أن هذه المؤلفات تمثل المادة التطبيقية لمناهج أصحابها أكثر من كونها دراسات نقدية مقارنة تفسر أسباب اختلافهم عن غيرهم.

كما توفر كتب الرجال والدراية والأصول، مثل *معجم رجال الحديث* للخوئي، *والرعاية في علم الدراية* للشهيد الثاني، *وأصول الفقه* للمظفر، الأسس العلمية لفحص الأسانيد والترجيح بين الروايات، لكنها تركز على تأسيس القواعد العامة، ولا تتناول بصورة مستقلة أثر تنوع المرجعيات الفكرية في مناهج التفسير المعاصر (الشهيد الثاني، ١٤٠٨هـ؛ المظفر، ١٩٩٠؛ الخوئي، ١٩٩٢).

ويتضح من ذلك أن الدراسات السابقة تناولت تاريخ التفسير الإمامي، أو أسست لمناهج نقد الرواية، أو قدمت نماذج تطبيقية منفردة، لكنها لم تجمع بصورة كافية بين تحليل المرجعيات الفكرية، وتمييزها من الأدوات المنهجية، وإجراء مقارنة تطبيقية بين مجموعة من المفسرين المعاصرين.

وتتمثل الإضافة العلمية للبحث الحالي في دراسة الخوئي والطباطبائي ومكارم الشيرازي وفضل الله ضمن إطار مقارن موحد، والكشف عن أثر اختلاف أصولهم المعرفية وأدواتهم الإجرائية في الموقف من الروايات التفسيرية. كما يسعى البحث إلى عدم الاكتفاء بعرض منهج كل مفسر على حدة، بل إلى تحليل أوجه الاتفاق والاختلاف بينهم وربطها بنتائجها التطبيقية في قبول الرواية أو تأويلها أو التوقف فيها.

**خطة البحث**

اقتضت طبيعة البحث تقسيمه على ثلاثة مباحث؛ تناول المبحث الأول الإطار المفاهيمي والتأصيل التاريخي للتفسير عند الإمامية، من خلال بيان مفهوم المرجعيات الفكرية والرؤية النقدية، وتتبع نشأة التفسير الإمامي وتطوره. وخُصص المبحث الثاني لدراسة المرجعيات الفكرية والأدوات المنهجية لدى عينة من مفسري الإمامية المعاصرين، مع بيان أثر المرجعية النصية والعقدية، والأدوات السندية والعقلية واللغوية والتاريخية والاجتماعية. أما المبحث الثالث فتناول أثر هذه المرجعيات والأدوات في بناء الرؤية النقدية، من خلال تحليل نماذج تطبيقية وإجراء مقارنة مباشرة بين مواقف مفسري العينة، ثم بيان نتائج الرؤية النقدية وحدودها، وانتهى البحث بخاتمة تضمنت أبرز النتائج والتوصيات.

**الدراسات السابقة**

تُعدّ دراسة التفسير والمفسرون في ثوبه القشيب من أهم الدراسات التأصيلية لموضوع البحث؛ فقد ألّفها مؤلفها استدراكاً على ما رآه قصوراً في تعريف جهود الإمامية التفسيرية عند من سبقه من الدارسين، فاستعرض فيها تاريخ التفسير الإمامي ومناهج مفسريه عبر العصور، ورتّبهم بحسب المرجعية الغالبة على كل طبقة منهم (معرفة، ١٤١٨هـ). وتُعدّ مقدمة كتاب البيان في تفسير

القرآن من أدق الدراسات المنهجية في وضع ضوابط التعامل مع الروايات التفسيرية عند الإمامية، إذ خصّص مؤلفها مباحث مطولة لبيان حجية الروايات المفسِّرة وشروط قبولها (الخوئي، ١٩٧٥).

ويضاف إلى هاتين الدراستين ما تضمنته مقدمة تفسير مجمع البيان من تصنيف مناهج المفسرين وطبقاتهم (الطبرسي، ١٤١٥هـ)، وما تضمنته مقدمة تفسير الميزان من تأصيل لمنهج تفسير القرآن بالقرآن بوصفه أصلاً حاكماً على قراءة الروايات المنقولة (الطباطبائي، ١٩٩٧). ومع أهمية هذه الدراسات جميعاً، فإنها لم تُفرد العلاقة بين تعدد المرجعيات الفكرية للمفسرين المعاصرين وبين رؤيتهم النقدية للتفسير بدراسة مقارنة مستقلة تجمع بين النماذج المختلفة في إطار واحد، وهو ما يسعى هذا البحث إلى معالجته.

ويستحق التنويه أن هذه الدراسة (معرفة، ١٤١٨هـ) لم تكتفِ بعرض تاريخ التفسير الإمامي عرضاً وصفياً، بل جاءت في جانب كبير منها مراجعة نقدية لما كتبه بعض الدارسين من خارج المذهب عن هذا التراث، إذ رأى مؤلفها أن تلك الكتابات لم تُنصف جهود الإمامية التفسيرية حق الإنصاف، فسعى إلى استدراك هذا القصور. وهذا البعد النقدي المقارن في الدراسة نفسها يعكس مبكراً الظاهرة التي يتناولها هذا البحث، وهي أن المرجعية الفكرية للباحث تنعكس بالضرورة على معايير عرضه وتقويمه للمادة العلمية موضوع دراسته.

**المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والتأصيل التاريخي للتفسير عند الإمامية**

يمثل التفسير عند الإمامية جانباً أساسياً من البناء المعرفي للتفسير، لأنه يرتبط ببيان القرآن الكريم من خلال ما ورد عن النبي صلى الله عليه وآله وأهل البيت عليهم السلام، مع عدم الاكتفاء بالنقل المجرد للروايات. فالمفسر الإمامي لا يتعامل مع الروايات بوصفها مادة ثابتة تقبل جميعها بدرجة واحدة، وإنما ينظر إليه في ضوء مجموعة من الضوابط العقدية والعقلية واللغوية والرجالية التي تساعده على تمييز الروايات المقبولة من الضعيفة أو المؤولة. ومن هنا تبرز أهمية الإطار المفاهيمي والتأصيل التاريخي للتفسير؛ لأنه يوضح الأسس التي تشكلت عليها هذه المدرسة، والمراحل التي انتقلت خلالها من جمع الروايات وتدوينها إلى نقدها وموازنتها بالقرآن والعقل واللغة، بما يبين خصوصية المنهج الإمامي في التعامل مع الرواية التفسيرية.

**المطلب الأول: مفهوم المرجعيات الفكرية والرؤية النقدية والتمييز بين المرجعية والأداة المنهجية**

يُراد بالمرجعيات الفكرية مجموعة الأصول العليا والمصادر المعرفية التي تحدد للمفسر ما يُعد دليلًا معتبرًا، وترسم حدود القبول والرفض والتأويل في العملية التفسيرية. فالمرجعية لا تمثل

إجراءً جزئيًا يُستخدم عند تحليل رواية معينة، بل تشكل الإطار الحاكم الذي يصدر عنه المفسر في فهم القرآن وتقويم المادة المنقولة، وتحديد العلاقة بين النص القرآني والرواية والعقل والعقيدة. ومن ثم تتصل المرجعية بمصادر الحجية وأصول المعرفة أكثر من اتصالها بالوسائل الإجرائية المستخدمة في التحليل.

وفي ضوء ذلك، يمكن تحديد أبرز المرجعيات الحاكمة للتفسير الإمامي المعاصر في أربعة أنواع مترابطة:

١. **المرجعية القرآنية** :وتقوم على جعل القرآن الكريم الأصل الأعلى الذي تُفهم في ضوئه الروايات التفسيرية، وتُعرض عليه مضامينها، فلا يُعتمد من الأخبار ما يصادم محكمه أو يناقض سياقه العام. ويبرز هذا الأصل بوضوح في منهج تفسير القرآن بالقرآن عند الطباطبائي، الذي يجعل الآيات مفسرة بعضها لبعض، ويستعين بالرواية في حدود انسجامها مع البناء الدلالي للنص القرآني (الطباطبائي، ١٩٩٧) .

٢. **المرجعية الحديثية الإمامية** :وتقوم على حجية ما ثبت صدوره عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأئمة أهل البيت عليهم السلام، بوصف أقوالهم بيانًا للقرآن وامتدادًا للبيان النبوي. غير أن هذه الحجية تتوقف على ثبوت النسبة إليهم، ولا تشمل كل رواية وردت في المصنفات لمجرد وجودها فيها؛ ولذلك ارتبطت هذه المرجعية بالفحص الرجالي والتحقق من الأسانيد والقرائن الدالة على الصدور (الخوئي، ١٩٧٥؛ الخوئي، ١٩٩٢) .

٣. **المرجعية العقدية** :وتتمثل في الأصول الاعتقادية الحاكمة، مثل التوحيد والعدل والنبوة والإمامة والعصمة، وهي أصول تؤثر في تقويم مضامين الروايات؛ فما اشتمل على ما يناقض التوحيد أو ينسب إلى الأنبياء والأئمة ما يخالف العصمة لا يُقبل على ظاهره، ولو أمكن إثبات طريقه من الناحية السندية، بل يُرد أو يُحمل على معنى ينسجم مع الأصول القطعية (المظفر، د.ت؛ الطباطبائي، ١٩٩٧) .

٤. **المرجعية الأصولية والمعرفية** :وتقوم على القواعد التي تحدد مراتب الأدلة ومقدار ما تفيده من علم أو ظن، وحدود حجية خبر الواحد، وشروط التعارض والترجيح والجمع بين الأخبار. وتؤثر هذه المرجعية في درجة اعتماد المفسر على الرواية؛ إذ قد يشترط بعضهم التواتر أو القرائن القطعية في مقام تفسير القرآن، في حين يقبل آخرون الخبر المعتبر إذا عضدته دلالة النص أو الشواهد الأخرى (المظفر، ١٩٩٠؛ الخوئي، ١٩٧٥) .

ولا ينبغي الخلط بين هذه المرجعيات وبين الأدوات المنهجية التي يستعملها المفسر في تطبيقها؛ فالنقد السندي والرجالي، والتحليل اللغوي والبياني، والاستدلال العقلي، ودراسة السياق التاريخي

والاجتماعي ليست مرجعيات مستقلة بالمعنى الدقيق، وإنما هي وسائل إجرائية لفحص الرواية وفهم دلالتها. فالأداة السندية تتحقق من صدور الرواية، والأداة اللغوية تختبر توافقها مع دلالة الألفاظ والنظم القرآني، والأداة العقلية تفحص انسجامها مع المبادئ القطعية، بينما تكشف الأداة التاريخية والسياقية عن الظروف التي أحاطت بالنص أو الرواية.

أما الرؤية النقدية فهي المحصلة المنهجية الناتجة عن تفاعل المرجعيات الحاكمة مع الأدوات الإجرائية؛ إذ تعبر عن الموقف الذي يتخذه المفسر من الرواية بعد فحصها: قبولًا، أو ردًا، أو تأويلًا، أو توقفًا. وبذلك لا تكون الرؤية النقدية مرجعية في ذاتها، وإنما نتيجة لتطبيق المرجعية القرآنية والحديثية والعقدية والأصولية من خلال أدوات السند واللغة والعقل والسياق.

ويفسر هذا التمييز اختلاف مفسري العينة على الرغم من اشتراكهم في الأصول العقدية العامة؛ فقد يشتركون في حجية بيان أهل البيت عليهم السلام، لكنهم يتفاوتون في درجة التشدد السندي، أو في مساحة تفسير القرآن بالقرآن، أو في مقدار توظيف التحليل الاجتماعي والتربوي. ومن ثم فإن الاختلاف بينهم يقع غالبًا في مستوى الأدوات والإجراءات ومراتب الاحتجاج، لا في أصل المرجعية الإمامية الجامعة.

**المطلب الثاني: نشأة التفسير عند الإمامية وتطوره التاريخي**

التفسير عند الإمامية هو تفسير القرآن بالقرآن، أو بما صح عن النبي صلى الله عليه وآله، أو بما صح عن الأئمة الاثني عشر من أهل بيته، استناداً إلى الأصل العقدي الذي يجعل قولهم امتداداً لبيان النبوة لا مصدراً مستقلاً عنها. ويمكن تتبع نشأة هذا اللون من التفسير وتطوره عبر ثلاث طبقات متعاقبة:

**الطبقة الأولى: التفاسير الروائية المبكرة**

تمثل هذه الطبقة المرحلة التأسيسية التي اقتصر فيها المصنفون على جمع الروايات المفسِّرة عن أهل البيت دون تعليق يُذكر عليها في الغالب. ومن أبرز نماذجها تفسير العياشي الذي اعتنى مؤلفه بجمع الآثار المروية في توضيح الآيات دون ترجيح ظاهر بينها (العياشي، ١٤١١هـ)، وتفسير القمي الذي عُدّ من أقدم التفاسير المسندة عند الإمامية (القمي، د.ت)، وتفسير فرات الكوفي الذي اختص بما ورد في تفسير آيات نزلت في شأن أهل البيت خاصة (فرات الكوفي، ١٤١٠هـ). ويضاف إلى هذه المصنفات التفسيرية المتخصصة ما تضمنته الجوامع الحديثية العامة من مادة تفسيرية، وفي مقدمتها الكافي الذي جمع من أحاديث أهل البيت ما يتصل بتفسير آيات كثيرة ضمن أبوابه العقدية والفقهية (الكليني، ١٤٠٧هـ)، وبصائر الدرجات الذي حوى قدراً معتبراً من الروايات المفسِّرة لآيات الفضائل والولاية (الصفار، ١٤٠٤هـ).

**الطبقة الثانية: التفاسير الجامعة بين النقل والرأي المنضبط**

تمثل هذه الطبقة تطوراً منهجياً عن الطبقة الأولى، إذ لم يعد المصنف يكتفي بسرد الروايات، بل أخذ يناقشها بأدوات اللغة والعقل قبل الترجيح بينها. ومن أوائل نماذج هذه الطبقة تفسير التبيان الذي جمع فيه مؤلفه بين عرض الأقوال المنقولة ومناقشتها لغوياً وعقلياً (الطوسي، ١٤٠٩هـ). وامتد هذا المنهج في تفسير مجمع البيان الذي يتسم بعرض أقوال متعددة من المفسرين ومناقشتها قبل الترجيح بينها، بما في ذلك أقوال من خارج المذهب أحياناً (الطبرسي، ١٤١٥هـ).

**الطبقة الثالثة: الجوامع المتأخرة**

تمثل هذه الطبقة محاولة لاستيعاب أكبر قدر ممكن من المرويات المتناثرة في الطبقتين السابقتين وجمعها في مصنف واحد. ومن أبرز نماذجها البرهان في تفسير القرآن الذي اعتمد مؤلفه المنهج الأخباري في عرض الروايات دون كثير تعليق عليها (البحراني، ١٤١٥هـ)، ونور الثقلين الذي جمع مؤلفه شتات الأخبار الواردة في تفسير آيات القرآن من مصادر متعددة سابقة عليه كالكافي وتفسير القمي ومجمع البيان (الحويزي، ١٤١٢هـ).

وقد شكّلت هذه الطبقات الثلاث مجتمعة الخزانة التي رجع إليها مفسرو الإمامية المعاصرون في استخراج الروايات التفسيرية والتحقق منها، وهي الخلفية التي سيتناولها المبحث الثاني عند دراسة المرجعيات الفكرية لعيّنة البحث المعاصرة.

غير أن هذا التراث لم يخلُ من إشكالات دفعت إلى مراجعته؛ من أبرزها دخول روايات ضعيفة السند أو مجهولة النسبة، وتعارض بعض المرويات مع أصل العصمة أو مع ظاهر القرآن، وهو ما استدعى وضع ضوابط رجالية وعقلية صارمة لتمييز الصحيح من الروايات المنسوبة إلى المعصوم (معرفة، ١٤١٨هـ). ويمكن إجمال أبرز هذه الإشكالات في ثلاثة محاور:

المحور الأول: كثرة الروايات المرسلة أو المقطوعة السند في المصنفات التفسيرية المبكرة، مما جعل التمييز بين الصحيح والضعيف منها يحتاج إلى جهد رجالي مستقل يُرجع فيه إلى مصنفات علم الرجال المتخصصة (النجاشي، ١٤١٦هـ؛ الطوسي، د.ت؛ الخوئي، ١٩٩٢).

المحور الثاني: تسرب بعض الروايات التي تحمل طابعاً مبالَغاً فيه في تفضيل أهل البيت أو تنزيلهم منزلة تجاوز حدود العصمة المقررة عقدياً، وهي روايات عُرفت عند علماء الإمامية بمصطلح الغلو، واستوجبت نقداً عقدياً صارماً استناداً إلى ضوابط العقيدة الإمامية المقررة (المظفر، د.ت).

المحور الثالث: تعارض بعض المرويات المفسِّرة فيما بينها في القضية الواحدة، مما استدعى إعمال قواعد الترجيح الأصولية (المظفر، ١٩٩٠).

ومن المفيد في هذا السياق استحضار تصنيف علماء الإمامية للرواية بحسب حال رواتها، وهو تصنيف فصّله الشهيد الثاني تفصيلاً منهجياً دقيقاً (الشهيد الثاني، ١٤٠٨هـ). فالرواية الصحيحة هي التي يتصل سندها برواة إمامية عدول ضابطين في جميع الطبقات، أما الرواية الموثقة فهي التي يتصل سندها برواة ثقات وإن لم يكونوا إمامية المذهب. وتوصف الرواية بالحسن إذا كان رواتها من الإمامية الممدوحين من غير تصريح بتوثيقهم، في حين تعد الرواية ضعيفة إذا اختل فيها أحد شروط القبول، كجهالة أحد الرواة أو انقطاع السند أو ورود طعن فيه.

وتظهر ثمرة هذا التصنيف الرجالي بوضوح في مقدمة كتاب البيان في تفسير القرآن؛ إذ لا يجعل الخوئي مجرد الصحة السندية كافية للاحتجاج بالرواية في تفسير آية من كتاب الله، بل يشترط بلوغها درجة التواتر أو اقترانها بقرينة قطعية تدعم صدورها. ويقوم هذا التشدد على التمييز بين الروايات التي يُعمل بها في الأحكام العملية، والروايات التي يُبنى عليها فهم دلالة القرآن الكريم، لما يترتب على الأخيرة من أثر مباشر في بيان مراد الوحي وتفسيره (الخوئي، ١٩٧٥).

**المبحث الثاني: المرجعيات الفكرية لعيّنة من مفسري الإمامية المعاصرين**

يتناول هذا المبحث المرجعيات الفكرية التي أسهمت في توجيه مناهج عيّنة من مفسري الإمامية المعاصرين في تعاملهم مع الروايات التفسيرية، إذ إن وحدة الانتماء العقدي لا تعني بالضرورة وحدة الأدوات المعتمدة في الفهم والنقد والترجيح. فبعض المفسرين يمنح الجانب النصي والرجالي أولوية واضحة عند فحص الرواية، في حين يوسع آخرون من حضور العقل واللغة والسياق التاريخي والاجتماعي في قراءة الروايات وتحديد دلالتها. ومن ثم فإن دراسة هذه المرجعيات تساعد على تفسير اختلاف المفسرين في درجة قبول الروايات أو تأويلها أو التوقف فيها، وتكشف أن التفسير الإمامي المعاصر يقوم على تفاعل مستمر بين الأصل العقدي الثابت والأدوات المنهجية المتنوعة التي تُستخدم لفهم النص القرآني والروايات المرتبطة به.

**المطلب الأول: المرجعية النصية والعقدية**

تعتمد عيّنة البحث من المفسرين المعاصرين على مرجعية نصية عقدية تتأسس على مبدأ الثقلين، وتفرض عليها التعامل مع الرواية التفسيرية وفق معيارين متلازمين لا ينفك أحدهما عن الآخر:

أولا: معيار الثبوت السندي: ويُقصد به التحقق من اتصال سند الرواية إلى المعصوم عبر رواة موثوقين وفق تصنيف الرواية الرباعي المتقدم، وهو معيار مفصَّل تفصيلاً دقيقاً في مقدمة كتاب البيان في تفسير القرآن، حين اشترط لقبول الرواية التفسيرية إما تواترها أو قيام قرينة قطعية على صحتها، ولم يُكتفَ بمجرد صحة السند الظني وحدها في مقام تفسير القرآن (الخوئي، ١٩٧٥).

ثانيا: معيار الموافقة العقدية: ويُقصد به عرض متن الرواية على أصل العصمة والتوحيد، فما خالف هذين الأصلين رُدّ ولو صح سنده ظاهراً، وهو معيار يظهر تطبيقه في مناقشة الروايات التي توهم تفضيلاً لغير المعصومين أو تنسب إليهم النقص (الطباطبائي، ١٩٩٧).

ومن ثمار هذه المرجعية النصية العقدية أن عيّنة البحث لا تنظر إلى الرواية التفسيرية بوصفها معلومة تاريخية مجردة، بل بوصفها بياناً معصوماً له وزنه الخاص إذا ثبتت نسبته، وهذا ما يفسر شدة التحرز في مقام التثبت من هذه النسبة أكثر من التحرز في مقام قبول رواية تاريخية أو أدبية عادية؛ إذ يوجد تفريق واضح بين درجة الاحتياط المطلوبة في رواية فقهية عملية ودرجة الاحتياط المطلوبة في رواية تفسيرية تمس فهم كلام الله نفسه، مع ترجيح تشديد الاحتياط في الثانية لخطورة أن يُنسب إلى القرآن معنى لم يرده (الخوئي، ١٩٧٥).

وحتى في المنهجين الأكثر انفتاحاً على الأداة الاجتماعية في عيّنة البحث، تبقى المرجعية النصية العقدية حاضرة بوصفها شرطاً مسبقاً لا يُتجاوز؛ فالالتزام بأصل حجية حديث المعصوم مقرر قبل الشروع في أي توظيف تربوي أو اجتماعي للرواية، وإنما ينصبّ الاجتهاد على كيفية عرض المعنى المستفاد منها لا على أصل حجيتها (فضل الله، ١٩٩٨؛ مكارم الشيرازي، ١٩٩٢). وهذا ما يميز الانفتاح الحركي في هذين النموذجين عن أي قراءة قد تُسقط شرط الثبوت العقدي لحساب الوظيفة الاجتماعية للرواية.

**المطلب الثاني: المرجعيات العقلية واللغوية والتاريخية**

إلى جانب المرجعية النصية والعقدية، تستند عيّنة البحث إلى أدوات عقلية ولغوية وتاريخية تسهم في ضبط التعامل مع الروايات التفسيرية وتحديد دلالاتها. وتبرز الأداة الأصولية العقلية في توظيف قواعد التعارض والترجيح بين الأدلة؛ إذ لا يُصار إلى قبول الروايات المتعارضة أو ردّها بصورة مباشرة، بل تُفحص من حيث قوة السند ووضوح الدلالة ومدى إمكان الجمع بينها. وقد بيّن المظفر قواعد الترجيح بين الأدلة المتعارضة، في حين يظهر أثر هذه القواعد في منهج الخوئي عند تعامله مع الروايات التفسيرية ومطالبته بالقرائن المعتبرة في مقام تفسير القرآن الكريم (المظفر، ١٩٩٠؛ الخوئي، ١٩٧٥).

وتؤدي المرجعية العقدية الكلامية دوراً أساسياً في نقد متن الرواية التفسيرية؛ لأن الرواية لا تُقبل لمجرد إمكانها السندي إذا اشتملت على ما يتعارض مع أصول التوحيد أو العدل أو الإمامة أو العصمة. فهذه الأصول تمثل ميزاناً حاكماً في تقويم الروايات التي تتصل بأفعال الله تعالى وصفاته، أو بمكانة الأنبياء والأئمة عليهم السلام، أو بدلالة الآيات المرتبطة بالإمامة والولاية. وقد عرض المظفر الأصول العقدية التي تضبط هذا الجانب، بينما أفاد الطباطبائي منها في

قراءة الروايات وربطها بالمعنى الكلي للنص القرآني (المظفر، د.ت؛ الطباطبائي، ١٩٩٧). أما الأداة اللغوية البيانية، فتقوم على الاحتكام إلى ظاهر اللسان العربي وسياق الآية ونظمها قبل اعتماد الرواية التفسيرية أو توجيه دلالتها. فالرواية التي تناقض الدلالة اللغوية الواضحة أو تنفصل عن السياق القرآني تحتاج إلى إعادة نظر وتأويل، ولا يصح جعلها حاكمة على النص من دون قرينة معتبرة. ويظهر هذا الاتجاه في منهج الطبرسي الذي يقدّم مباحث اللغة والإعراب والقراءة والحجة في بناء المعنى التفسيري، ثم يعرض الروايات في ضوء ذلك البناء اللغوي والسياقي (الطبرسي، ١٤١٥هـ).

وتتصل بهذه الأدوات المرجعية التاريخية الاجتماعية التي تراعي أسباب النزول والظروف المحيطة بالآية، فضلاً عن إمكان الإفادة من دلالتها في معالجة قضايا الواقع المعاصر. ويبرز هذا البعد في تفسير فضل الله من خلال ربط الرواية بالسياق الاجتماعي والحركي للرسالة الإسلامية، وفي تفسير مكارم الشيرازي من خلال تقديم المعنى القرآني بلغة تربوية ميسّرة تتصل بحاجات القارئ المعاصر، من غير إلغاء للأصل النصي للرواية (فضل الله، ١٩٩٨؛ مكارم الشيرازي، ١٩٩٢).

ومن ثم، فإن العلاقة بين هذه المرجعيات ليست علاقة تساوٍ، بل هي علاقة تكامل داخل إطار عقدي حاكم؛ فالمرجعية العقدية تحدد حدود القبول العامة، بينما تسهم الأدوات السندية والعقلية واللغوية والتاريخية في فحص الرواية وتحديد درجة الاحتجاج بها ودلالتها. وبذلك لا يقتصر النقد التفسيري في عيّنة البحث على صحة السند وحدها، بل يجمع بين ثبوت الرواية، وموافقتها للقرآن، وانسجامها مع الأصول العقدية، وعدم مصادمتها للغة والسياق، بما يحقق قراءة أكثر انضباطاً للموروث التفسيري.

**المبحث الثالث: أثر المرجعيات الفكرية في بناء الرؤية النقدية للتفسير**

يتناول هذا المبحث أثر المرجعيات الفكرية في بناء الرؤية النقدية للتفسير عند عيّنة من مفسري الإمامية المعاصرين، من خلال الانتقال من بيان الأسس النظرية إلى دراسة تطبيقاتها العملية في التعامل مع الروايات التفسيرية. فاختلاف المرجعية النصية أو العقدية أو العقلية أو اللغوية أو الاجتماعية لا يقتصر أثره على تحديد مصادر التفسير، بل ينعكس في طريقة فحص الرواية، ودرجة الاحتجاج بها، وحدود تأويلها، وكيفية توظيفها في بيان المعنى القرآني. ومن هنا يسعى المبحث إلى بيان صور هذا النقد في النماذج المختارة، والكشف عن النتائج التي أفرزها تعدد المرجعيات في تنقية الموروث التفسيري وتجديد أدوات قراءته ضمن الإطار العقدي والمنهجي للتفسير الإمامي.

**المطلب الأول: مظاهر النقد في نماذج تطبيقية من عيّنة البحث**

تجدر الإشارة قبل عرض النماذج التطبيقية إلى الموقع العلمي لكل مفسر من عيّنة البحث؛ فقد تولى أحدهم زعامة الحوزة العلمية في النجف الأشرف واشتهر بتشدده الأصولي في علمي الفقه والرجال معاً (الخوئي، ١٩٧٥)، وجمع آخر بين تدريس الفلسفة الإسلامية والتفسير في حوزة قم (الطباطبائي، ١٩٩٧)، وأشرف ثالث على تفسير جماعي بمشاركة نخبة من العلماء بقصد تقريب المعارف القرآنية لجيل جديد من القراء (مكارم الشيرازي، ١٩٩٢)، وجمع رابع بين التكوين الحوزوي التقليدي والانخراط في قضايا الواقع الاجتماعي والسياسي المعاصر (فضل الله، ١٩٩٨).

**أولًا: تطبيقات النقد السندي والسياقي في تفسير آية الولاية** قال تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ (المائدة: ٥٥).

تتناول الروايات التفسيرية الإمامية آية الولاية بوصفها مرتبطة بتصدّق أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام بخاتمه على السائل وهو راكع. وقد ورد هذا المعنى في مصادر روائية مبكرة، ثم انتقل إلى المصنفات التفسيرية الجامعة، مما جعله نموذجاً مناسباً لبيان اختلاف طرائق عيّنة البحث في التعامل مع الرواية التفسيرية (فرات الكوفي، ١٤١٠هـ؛ العياشي، ١٤١١هـ؛ البحراني، ١٤١٥هـ؛ الحويزي، ١٤١٢هـ).

الاتجاه الأصولي فحص طرق الرواية والبحث يجعل درجة الاحتجاج الخوئي السندي عن التواتر أو القرائن بالرواية مرتبطة بقوة (١٩٧٥) القطعية قبل اعتمادها ثبوتها، ويفرق بين دليلاً الاستئناس بها والبناء تفسيرياً. العقدي عليها.

الاتجاه العقلي قراءة الرواية في ضوء يعزز الرواية بقرائن من الطباطبائي السياقي نظم الآية وسياقها النص القرآني، فلا يكون (١٩٩٧) الداخلي، وربط دلالتها قبولها قائماً على النقل بوحدة التعبير المجرد القرآني. وحده.

**ثانيًا: تكامل المرجعية الروائية والاستدلال العقلي في تفسير آية التبليغ** قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ (المائدة: ٦٧).

تربط المصادر التفسيرية الإمامية هذه الآية بحادثة غدير خم وإعلان النبي صلى الله عليه وآله لولاية أمير المؤمنين، وترد روايات هذا المعنى في تفسير القمي وتفسير فرات الكوفي، وتُجمع لاحقاً في البرهان (القمي، د.ت؛ فرات الكوفي، ١٤١٠هـ؛ البحراني، ١٤١٥هـ). وتتفاوت عيّنة البحث في التعامل مع هذه الروايات:

أ- يُفرَّق بين ما تواتر منها معنى وبين ما ورد من طرق آحاد، مع الاكتفاء بدرجة الظن المعتضد بالقرائن الخارجية دون رفعها إلى درجة القطع في غير موضع التواتر؛ وهذا معيار قبول متدرج بحسب قوة كل طريق على حدة (الخوئي، ١٩٧٥).

ب- يُستدل عقلاً على أصل عصمة من تثبت له الولاية المستفادة من الآية استناداً إلى إطلاق الأمر بالتبليغ وخطورة الشأن الذي يستدعيه، فيُجعل هذا الاستدلال العقلي مؤيداً للرواية لا بديلاً عنها؛ وهذا معيار تأويل عقلي مساند للنقل (الطباطبائي، ١٩٩٧).

ج- تُقرأ المناسبة في ضوء دلالتها على نموذج القيادة والاستمرارية الرسالية بعد النبي، بما يخدم خطاباً معاصراً في تأصيل مفهوم القيادة الشرعية؛ وهذا معيار توظيف وظيفي معاصر (فضل الله، ١٩٩٨).

ويلاحَظ في هذا النموذج أن المنهج الأصولي المتشدد لا يرد الرواية جملة، بل يتدرج في قبولها بحسب قوة طريقها، وهو ما يميزه عن الصورة النمطية التي قد تُختزل فيها الصرامة الرجالية إلى مجرد الرد أو القبول الثنائي، بينما تكشف الممارسة الفعلية عن تدرج في درجات الاحتجاج.

**ثالثًا: المرجعية اللغوية والسياقية وأثرها في تفسير آية التطهير** قال تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَىٰ وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ (الأحزاب: ٣٣).

تربط المصادر الإمامية هذه الآية بحديث الكساء ونزولها في النبي وعلي وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام خاصة، وترد هذه الروايات في الكافي وتُجمع لاحقاً في نور الثقلين (الكليني، ١٤٠٧هـ؛ الحويزي، ١٤١٢هـ). وتتضح في هذا النموذج بصورة خاصة الأداة اللغوية البيانية:

أولا: يُستدل بوحدة الخطاب في الآية والضمير المذكر الجمعي فيها رغم سياقها بين آيات مخاطبة لنساء النبي، على أن المخاطَب بها فريق مخصوص لا عموم نساء البيت النبوي؛ وهذا معيار قبول لغوي سياقي يعزز الرواية ويجعلها منسجمة مع ظاهر النظم القرآني (الطباطبائي، ١٩٩٧).

ثانيا: لا يُكتفى بشيوع الرواية في المصادر، بل تُراجَع طرقها للتحقق من بلوغها درجة التواتر المعنوي قبل البناء عليها في مقام عقدي بهذه الخطورة؛ وهذا معيار قبول سندي متشدد (الخوئي، ١٩٧٥).

ثالثا: تُستثمر الرواية في بناء نموذج تربوي للطهارة الأخلاقية والسلوكية المقتدى بها، بما يجعل من مضمونها مادة للخطاب الاجتماعي المعاصر لا مجرد مسألة تاريخية عقدية مغلقة؛ وهذا معيار توظيف تربوي (مكارم الشيرازي، ١٩٩٢).

ويتكرر في هذا النموذج الثالث النمط الذي ظهر في النموذجين السابقين: تضافر المعايير السندية والعقدية والعقلية واللغوية والتاريخية معاً في بناء الحكم النهائي على الرواية، لا استقلال معيار واحد بهذا الحكم. ويمكن إجمال صور النقد التي مارستها عيّنة البحث على وجه العموم فيما يأتي: النقد السندي القائم على قواعد علم الرجال الإمامي، والنقد العقدي القائم على عرض المتن على أصل العصمة، والنقد العقلي القائم على أدوات الأصول، والنقد اللغوي القائم على مطابقة الرواية لظاهر النظم القرآني، والنقد التاريخي الاجتماعي القائم على مراعاة سياق النزول وحاجة العصر.

**المطلب الثاني: نتائج الرؤية النقدية وحدودها**

أسهمت هذه الرؤية النقدية المتعددة المرجعيات في تحقيق نتائج منهجية مهمة، أبرزها تنقية التفسير من الروايات الضعيفة أو مجهولة النسبة التي كانت تتسرب إلى بعض المصنفات دون تمحيص، وهو ما استقصاه مسح شامل لتاريخ التفسير الإمامي (معرفة، ١٤١٨هـ). كما أسهمت في إعادة ترتيب مراتب الاحتجاج بالروايات التفسيرية، بحيث قُدِّم المتواتر أو المقترن بقرينة قطعية على غيره من الآحاد (الخوئي، ١٩٧٥). وأسهمت أيضاً في تجديد أدوات النقد بإدخال معايير عقلية ولغوية وتاريخية إلى جانب المعيار السندي والعقدي التقليدي، مما وسّع أفق النظر في الدرس التفسيري المعاصر.

غير أن هذا الإسهام لا يخلو من حدود علمية؛ فمن ذلك أن تشدد بعض عيّنة البحث في اشتراط التواتر قد يُفضي إلى تضييق دائرة الروايات المعتمدة أكثر مما تحتمله طبيعة مصادر الحديث المتاحة، كما أن توظيف المرجعية الاجتماعية الحركية عند بعضها الآخر قد ينزلق أحياناً إلى تقديم الهمّ الواقعي على دقة النظر في السند والمتن معاً. ومن هنا تبرز أهمية الموازنة بين صرامة المعيار العلمي وحيوية الخطاب التفسيري المعاصر.

ولعل أدق وصف لهذه الموازنة هو أنها موازنة بين ثابت ومتغير: فالثابت هو المرجعية العقدية الجامعة التي لا يسوغ لأي مفسر ضمن عيّنة البحث تجاوزها مهما بلغت جرأته المنهجية، والمتغير هو مقدار توظيف الأدوات العقلية واللغوية والتاريخية في خدمة هذا الثابت، وهو ما يمنح الدرس التفسيري الإمامي مرونة إجرائية داخل صلابة عقدية.

وتتصل بهذه الحدود ملاحظة منهجية أخرى، وهي أن اختلاف درجة التشدد بين المفسرين في عيّنة البحث أنفسهم –كالفارق بين التشدد السندي والانفتاح الحركي– قد يوهم القارئ غير المتخصص بوجود تعارض جوهري بينهما، في حين أن الفارق في حقيقته فارق في درجة الاحتياط العلمي لا في أصل المرجعية العقدية الجامعة بينهما (الخوئي، ١٩٧٥؛ فضل الله، ١٩٩٨). ولذلك ينبغي عند تقويم أي منهج تفسيري معاصر التمييز بين المستوى التأسيسي المشترك، وهو حجية قول المعصوم، والمستوى الإجرائي المتغير، وهو درجة الصرامة في التحقق من هذه الحجية في كل رواية بعينها.

**الخاتمة**

أن التفسير عند الإمامية لا يقوم على جمع الروايات التفسيرية واستعمالها بصورة مباشرة، بل يستند إلى منظومة منهجية تجمع بين حجية الروايات عن النبي وأهل البيت عليهم السلام وبين ضرورة فحصه وتقويمه. فالمرجعية العقدية تمثل الإطار الحاكم لهذا التفسير، في حين تؤدي الأدوات السندية والعقلية واللغوية والتاريخية وظيفة إجرائية في تحديد درجة قبول الرواية ودلالتها. وقد أظهر البحث أن اختلاف المفسرين لا يرجع إلى اختلافهم في أصل حجية قول المعصوم، بل إلى تفاوتهم في طرائق التثبت من الرواية، وفي مقدار الإفادة من العقل والسياق واللغة عند تفسيرها.

كما أن تعدد المرجعيات الفكرية داخل التفسير الإمامي المعاصر يمثل عاملاً إيجابياً في تطوير النقد التفسيري، ما دام محكوماً بأصول علمية واضحة. فالتشدد في فحص السند يحمي التفسير من الروايات الضعيفة، والاحتكام إلى القرآن والعقل واللغة يمنع تحميل النص ما لا يحتمله، في حين يسهم البعد الاجتماعي والتربوي في إبراز فاعلية القرآن في حياة الإنسان المعاصر. ومن ثم، فإن تجديد التفسير لا يعني تجاوز أصوله، بل يعني تفعيل أدوات نقده بما يحقق التوازن بين أصالة الموروث وحيوية القراءة المعاصرة.

**النتائج**

١. يقوم التفسير عند الإمامية على حجية ما ورد عن النبي وأهل البيت عليهم السلام، مع عدم التسليم بصحة جميع الروايات المنسوبة إليهم من دون فحص علمي.

٢. تمثل المرجعية العقدية المرتبطة بالتوحيد والعصمة والإمامة الإطار الحاكم في قبول الروايات التفسيرية أو ردها أو تأويلها.

٣. تتعدد أدوات النقد في التفسير الإمامي بين الفحص السندي، والنقد العقدي، والتحليل العقلي، والاحتكام إلى اللغة والسياق القرآني، والنظر في البعد التاريخي والاجتماعي.

٤. كشفت النماذج التطبيقية أن مفسري الإمامية المعاصرين يختلفون في درجة التشدد في قبول الروايات وفي طريقة توظيفها، من غير أن يؤدي ذلك إلى اختلافهم في أصل حجية الروايات عن المعصوم.

٥. أسهمت الرؤية النقدية المعاصرة في تنقية التفسير من الروايات الضعيفة أو غير المنسجمة مع القرآن والأصول العقدية، وفي تطوير أدوات التعامل مع الرواية التفسيرية.

**التوصيات**

١. العناية بإجراء دراسات تطبيقية مستقلة تتناول روايات تفسيرية محددة، وتبحث في أسانيدها ومتونها وطرائق توظيفها في التفاسير الإمامية.

٢. توسيع الدراسات المقارنة بين مفسري الإمامية المعاصرين؛ لبيان أثر اختلاف المرجعيات الفكرية في تفسير الآيات والروايات.

٣. الإفادة من علم الرجال وعلم الدراية في الدراسات التفسيرية، وعدم الاقتصار على النقل من مصادر الروايات من دون التحقق من درجتها.

٤. تعزيز حضور التحليل اللغوي والسياقي عند دراسة الروايات التفسيرية، بما يضمن عدم تعارضها مع ظاهر القرآن ونظمه.

٥. إعداد بحوث تتناول العلاقة بين النقد الرجالي التقليدي والقراءات الاجتماعية المعاصرة؛ للوصول إلى منهج تفسيري يجمع بين الدقة العلمية وفاعلية الخطاب القرآني.

**المصادر والمراجع**


١. القرآن الكريم.

٢. البحراني، هاشم بن سليمان. (١٤١٥هـ). البرهان في تفسير القرآن (قسم الدراسات الإسلامية، محقق). مؤسسة البعثة.

٣. الحويزي، عبد علي بن جمعة العروسي. (١٤١٢هـ). تفسير نور الثقلين (هاشم الرسولي المحلاتي، محقق؛ الطبعة الرابعة). مؤسسة إسماعيليان للطباعة والنشر والتوزيع.

٤. الخوئي، أبو القاسم الموسوي. (١٩٧٥). البيان في تفسير القرآن (الطبعة الرابعة). دار الزهراء.

٥. الخوئي، أبو القاسم الموسوي. (١٩٩٢). معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة (الطبعة الخامسة). مركز نشر الثقافة الإسلامية.

٦. الشهيد الثاني، زين الدين بن علي العاملي. (١٤٠٨هـ). الرعاية في علم الدراية (عبد الحسين محمد علي البقال، محقق). مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي.

٧. الصفار، محمد بن الحسن. (١٤٠٤هـ). بصائر الدرجات في فضائل آل محمد (محسن كوچه باغي، محقق). مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي.

٨. الطباطبائي، محمد حسين. (١٩٩٧). الميزان في تفسير القرآن. مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.

٩. الطبرسي، الفضل بن الحسن. (١٤١٥هـ). مجمع البيان في تفسير القرآن (الطبعة الأولى). مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.
١٠. الطوسي، محمد بن الحسن. (١٤٠٩هـ). التبيان في تفسير القرآن (أحمد حبيب قصير العاملي، محقق؛ الطبعة الأولى). مكتب الإعلام الإسلامي.
١١. الطوسي، محمد بن الحسن. الفهرست (جواد القيومي الأصفهاني، محقق). مؤسسة نشر الفقاهة.
١٢. العياشي، محمد بن مسعود. (١٤١١هـ). تفسير العياشي (هاشم الرسولي المحلاتي، محقق). مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.
١٣. فرات الكوفي، أبو القاسم فرات بن إبراهيم. (١٤١٠هـ). تفسير فرات الكوفي (محمد الكاظم، محقق؛ الطبعة الأولى). مؤسسة الطبع والنشر التابعة لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي.
١٤. فضل الله، محمد حسين. (١٩٩٨). من وحي القرآن (الطبعة الثانية، مزيدة ومنقحة). دار الملاك للطباعة والنشر والتوزيع.
١٥. القمي، علي بن إبراهيم. تفسير القمي (الطبعة الأولى). مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.
١٦. الكليني، محمد بن يعقوب. (١٤٠٧هـ). الكافي (علي أكبر الغفاري، محقق؛ الطبعة الرابعة). دار الكتب الإسلامية.
١٧. مكارم الشيرازي، ناصر. (١٩٩٢). الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل (الطبعة الأولى). مؤسسة البعثة.
١٨. المظفر، محمد رضا. (١٩٩٠). أصول الفقه (الطبعة الثانية). مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.
١٩. المظفر، محمد رضا. عقائد الإمامية. دار المحجة البيضاء.
٢٠. معرفة، محمد هادي. (١٤١٨هـ). التفسير والمفسرون في ثوبه القشيب. الجامعة الرضوية للعلوم الإسلامية.
٢١. النجاشي، أحمد بن علي. (١٤١٦هـ). رجال النجاشي (موسى الشبيري الزنجاني، محقق). مؤسسة النشر الإسلامي.

**Sources and References**

**1. The Holy Quran.**
2. Al-Bahrani, Hashim ibn Sulayman. (1415 AH). Al-Burhan fi Tafsir al-Quran (Islamic Studies Department, editor). Al-Ba'tha Foundation.
3. Al-Huwayzi, Abd Ali ibn Juma'a al-Arusi. (1412 AH). Tafsir Nur al-Thaqalayn (Hashim al-Rasuli al-Mahallati, editor; 4th edition). Isma'iliyan Foundation for Printing, Publishing and Distribution.
4. Al-Khu'i, Abu al-Qasim al-Musawi. (1975). Al-Bayan fi Tafsir al-Quran (4th edition). Dar al-Zahra.
5. Al-Khu'i, Abu al-Qasim al-Musawi. (1992). Mu'jam Rijal al-Hadith wa Tafsil Tabaqat al-Ruwat (5th edition). Center for Publishing Islamic Culture.
6. Al-Shahid al-Thani, Zayn al-Din ibn Ali al-Amili. (1408 AH). Al-Ri'aya fi 'Ilm al-Diraya (Abd al-Husayn Muhammad Ali al-Baqqal, editor). Library of Grand Ayatollah al-Mar'ashi al-Najafi.
7. Al-Saffar, Muhammad ibn al-Hasan. (1404 AH). Basā'ir al-Darajāt fī Faḍā'il Āl Muhammad (Muḥsin Kūcha Baghī, editor). Library of Grand Ayatollah Marʿashi Najafi.

8. Tabāṭabaʿī, Muḥammad Ḥusayn. (1997). Al-Mizān fī Tafsīr al-Qurʾān. Al-Aʿlamī Publications.

9. Al-Tabarsī, al-Faḍl ibn al-Ḥasan. (1415 AH). Majmaʿ al-Bayān fī Tafsīr al-Qurʾān (First Edition). Al-Aʿlamī Publications.

10. Al-Tūsī, Muḥammad ibn al-Ḥasan. (1409 AH). Al-Tibyān fī Tafsīr al-Qurʾān (Aḥmad Ḥabīb Qasīr al-ʿĀmilī, editor; First Edition). Islamic Media Office.

11. Al-Tūsī, Muḥammad ibn al-Ḥasan. Al-Fihrist (Jawād al-Qayūmī al-Isfahānī, editor). Fiqhāḥah Publishing Foundation.

12. Al-ʿAyyāshī, Muḥammad ibn Masʿūd. (1411 AH). Tafsīr al-ʿAyyāshī (Hashim al-Rasūlī al-Maḥallātī, editor). Al-Aʿlamī Publications.

13. Furat al-Kufi, Abu al-Qasim Furat ibn Ibrahim. (1410 AH). Furat al-Kufi's Commentary (edited by Muhammad al-Kazim; First Edition). Printing and Publishing Foundation of the Ministry of Culture and Islamic Guidance.
14. Fadlallah, Muhammad Husayn. (1998). Inspired by the Qur'an (Second Edition, revised and expanded). Dar al-Malak for Printing, Publishing and Distribution.
15. al-Qummi, Ali ibn Ibrahim. al-Qummi's Commentary (First Edition). al-A'lami Foundation for Publications.
16. al-Kulayni, Muhammad ibn Ya'qub. (1407 AH). al-Kafi (edited by Ali Akbar al-Ghaffari; Fourth Edition). Dar al-Kutub al-Islamiyya.
17. Makarim al-Shirazi, Nasir. (1992). The Ideal Interpretation of the Revealed Book of God (First Edition). al-Ba'tha Foundation.
18. al-Muzaffar, Muhammad Rida. (1990). Principles of Jurisprudence (Second Edition). al-A'lami Foundation for Publications.
19. al-Muzaffar, Muhammad Rida. The Beliefs of the Imamiyyah. Dar al-Mahajjah al-Bayda'.
20. Ma'rifah, Muhammad Hadi. (1418 AH). Interpretation and Interpreters in its Freshest Form. Razavi University of Islamic Sciences.
21. Al-Najashi, Ahmad ibn Ali. (1416 AH). The Men of al-Najashi (Musa al-Shubairi al-Zanjani, editor). Islamic Publishing Foundation.